المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط في: 3 يناير 2003

رسالة دورية: 1 س 3

من وزير العدل
إلى
السادة: – الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
– وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: دور النيابة العامة في مراقبة عمل الضابطة القضائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

إن النيابة العامة مؤسسة قانونية تساهم في بناء دولة الحق والقانون عبر حماية الحريات الفردية والجماعية وحماية المجتمع من الجريمة والسهر على طمأنينة أفراده وأمنهم واستقرارهم، ولتحقيق هذه الغاية أناط بها المشرع عدة مهام واختصاصات منها مراقبة عمل الضابطة القضائية فيما هو موكول لها من إجراءات أبحاث وتحريات تتعلق بالتثبت من وقوع الجرائم وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها.

لأجله يشرفني أن أطلب منكم العمل على تفعيل دور النيابة العامة في مراقبة عمل الضابطة القضائية، وحثها على الإشعار الفوري بكل الجرائم التي تصل إلى علمها وتكثيف الاتصال بها لمواكبة الأبحاث التي تقوم بها في جميع مراحلها والحرص على أن تحال المحاضر عليكم داخل دورية لمخافر الشرطة القضائية والدرك الملكي لمراقبة السجلات التي تدون فيها بيانات الوضع رهن الحراسة النظرية بالنسبة لساعة الوضع وتاريخه وأسبابه للتأكد من شرعية الاعتقال وهل تم إشعار عائلات المحتفظ بهم فور وضعهم رهن الحراسة النظرية، ومقارنة ذلك باللوائح التي تحال عليكم يوميا المتضمنة لأسماء الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فبالنسبة لحالات البحث التمهيدي الذي تباشره الضابطة القضائية إما تلقائيا أو بناءا على عدم اللجوء إلى وضع المشتبه فيهم رهن الحراسة النظرية إلا بعد استشارتكم، مع عدم التردد في الأمر بإجراء فحص طبي على المشتبه فيهم المقدمين أمامكم إذا عاينتم عليهم آثارا تبرر ذلك أو طلب المشتبه فيهم إجراء الفحص المذكور، ولخلف إطار من التواصل والحوار الجدي بهدف تأطير ضباط الشرطة القضائية يتعين عليكم عقد اجتماعات دورية معهم لتقييم حصيلة أعمالهم، وإثارة انتباههم لكل ما يمكن أن يصدر عن بعضهم من خرق أو إخلال بالمقتضيات القانونية.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية، يتعين عليكم السهر على تطبيقها بكل عناية ودقة وموافاتي بما قد يعترضكم من صعوبات في هذا الشأن، **والسلام**.

وزير العدل
محمد بوزبع